

done by understanding the issue of food security and analyzing the economic indicators of some Arab countries. These countries strive to achieve food security to reduce their economic dependence on foreign nations, which poses a threat to their security, especially in the face of the global transformations. The results indicate that the level of achieving food security in Arab countries is quite modest, necessitating concerted efforts to uplift the Arab national economies and reduce the severity of external dependence that now threatens overall security."

Keywords: Food sustainability; Financial behaviors; Agricultural policies; Agricultural economics.

JEL Classification Codes: O13 ,Q18, Q10 .

مقدمة:

في ساحة الاقتصاد العربي، تتعامل الدول العربية مع تحديات هامة تتعلق بالاستدامة الاقتصادية والأمن الغذائي. إن الزراعة، كقطاع أساسي في هذه الدول، يحمل مسؤولية كبيرة في تحقيق تلك الأهداف. ومن هنا، نتجه نحو فهم أكبر للأمور والممارسات المالية في قطاع الزراعة وكيفية تأثيرها على استدامة الاقتصاد العربي وتحقيق الأمن الغذائي. تواجه الدول العربية تحديات اقتصادية متعددة، منها التقلبات في أسعار النفط والتباينات في الأسواق العالمية. وبالنظر إلى ذلك، يظهر قطاع الزراعة كحلاً واعداً لتعزيز الاستدامة الاقتصادية. فهو ليس مجرد مصدر للغذاء والسلع الزراعية، بل يمثل أيضاً مصدرًا للدخل وفرص العمل الحيوية للعديد من السكان العرب.

مع ذلك، يعاني قطاع الزراعة من تحديات خاصة تتعلق بالممارسات المالية والتمويل. هذه التحديات تشمل قلة الاستثمار في البنية التحتية الزراعية، وضعف التمويل المتاح للمزارعين، وتقنين الأسواق الزراعية. وهنا يأتي دور تحسين السلوكيات المالية في قطاع الزراعة كوسيلة لتحسين الإنتاجية والربحية، وبالتالي تعزيز الاستدامة الاقتصادية والأمن الغذائي.

مشكلة الدراسة : وهنا تحاول الدراسة الإجابة عن السؤال التالي:

ماهو واقع و دور قطاع الزراعة بالدول العربية لتعزيز الاستدامة الغذائية وتعزيز الأمن

الغذائي؟

فرضيات الدراسة: تحقيقاً لأهداف الدراسة، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- فرضية الزيادة في التمويل: توفير التمويل المالي للمزارعين في الدول العربية سيؤدي إلى تحسين قطاع الزراعة وزيادة الانتاج .
- فرضية التوعية والتثقيف: تعزيز التوعية بأهمية الاستثمار في الزراعة وتوجيه المزارعين نحو استخدام أدوات مالية متقدمة ستسهم في تحسين الأمن الغذائي والاستدامة.

الدراسات السابقة :

- دراسة **محبوب عبد الله** و اخرون بعنوان دراسة تحليلية لسياسات تمويل القطاع الزراعي في السودان 1998- 2018 ، حيث ابرزت السلوكيات المالية وسياسات تمويل القطاع الزراعي في

السودان، بالإضافة إلى فحص أثر كل من التمويل الداخلي والخارجي على الناتج الزراعي في الأجلين القصير والطويل وقد توصلت تحسين السلوك المالي له اثر لا باس به على قطاع الزراعي

- دراسة **موساوي رياض و يوسفى رفيق** بعنوان مساهمة الزراعة الذكية مناخيا في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي حيث تطرقت الدراسة الى مفاهيم عامة عن الامن الغذائي و السبل لاستدامة الزراعة الذكية وخلصت الدراسة ان نجاح الزراعة الذكية مرتبط بتحسين السلوك لعدة قطاعات وتكاثف كل الجهود .

أهداف الدراسة: سنقوم في هذه الدراسة بالتركيز على تحليل السلوكيات المالية في قطاع الزراعة بالدول العربية، وسنستكشف كيف يمكن تحسين هذه السلوكيات لتحقيق أهداف أكثر استدامة اقتصادياً وأمن غذائي أقوى في المنطقة. وتعزيز الوعي بأهمية الزراعة كقطاع حيوي يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

منهج وأدوات الدراسة: من اجل الإلمام ومعالجة موضوع الدراسة والإجابة عن الإشكالية المطروحة تم إتباع المنهج الوصفي عند شرح مختلف التعاريف النظرية المتعلقة أهم مؤشرات الزراعة والأمن الغذائي ، بالإضافة إلى المنهج التحليلي عند تحليل وذلك من خلال تحليل الجداول والمخينات .

خطة الدراسة : للإجابة عن اشكالية هذه الدراسة نقوم بالتعريف التنمية المستدامة و السلوكيات المالية لفهم كل من العناصر المرتبطة بالمفهومين ثم نعرف الامن الغذائي نقوم بتحليل قطاع الزراعة في الدول العربية مع خلال التعرف على واقعه ومدى مساهمته في اقتصاديات الدول العربية من خلال الاحصائيات والبيانات .

أولاً. عموميات حول التنمية المستدامة و السلوكيات المالية :

1. تعريف التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة هي نمو اقتصادي واجتماعي يهدف إلى تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون التضحية بقدرة الأجيال المقبلة على تحقيق تطلعاتها. تتضمن استدامة استغلال الموارد الطبيعية والحفاظ عليها من آثار التدهور والتلوث، بحيث لا تتعارض مع البيئة ولا تستنزف رأسمال الإنسان والطبيعة سواء على الصعيدين المحلي والعالمي. وللتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد أساسية مترابطة:

- **البعد الاقتصادي:** يقوم الاقتصاد المستدام بضمان إنتاج مستدام للسلع والخدمات، ويُعزز الإنتاجية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي وزيادة الرفاهية للجميع. (المتحدة، 2021)
- **البعد الاجتماعي:** يضمن النظام المستدام اجتماعياً توزيعاً عادلاً للدخل والثروة بين الأفراد، ويقدم خدمات اجتماعية مثل التعليم والصحة، مع التركيز على تحقيق المساواة بين الجنسين وبين مناطق الحضر والريف. يؤمن بتكافؤ الفرص والمشاركة في صنع القرارات والحياة السياسية، ويعمل على التخلص من التهميش.
- **البعد البيئي:** يُحافظ النظام المستدام بيئياً على الموارد الطبيعية والبيئية، ويقاوم استنزافها وإسراف استخدامها، خاصة الموارد غير المتجددة. يسعى للحفاظ على جودة المياه والهواء والتربة، مما يساهم في المحافظة على صحة البيئة. و لتحقيق هذه الأبعاد الثلاثة، تُلزم كل دولة بوضع سياسات واستراتيجيات للانتقال نحو اقتصاد أخضر، والذي يشكل الأساس لتحقيق التنمية المستدامة.

2. تعريف السلوكيات المالية:

هي مجموعة من القرارات والأفعال والعادات التي يتخذها الأفراد أو المؤسسات في إدارة وتنظيم مواردهم المالية. تتضمن هذه السلوكيات التفاوت فيما بينها من جوانب مالية مثل التوفير، والإنفاق، والاستثمار، وإدارة الديون، وإعداد الميزانيات، واتخاذ قرارات الشراء والبيع، والتأمين، وتخطيط التقاعد، وتقييم المخاطر المالية، والكثير من الجوانب الأخرى المتعلقة بالأمور المالية. وتعكس السلوكيات المالية تفضيلات وأهداف المشتركين وتأثيرها على الوضع المالي الشخصي أو المؤسسي. تلعب هذه السلوكيات دوراً حاسماً في تحديد كيفية إدارة الأموال، وتخصيص الموارد المالية، (Hede, 2012, p. 18) وتحقيق الأهداف المالية، سواء كانت تلك الأهداف تتعلق بالاستدامة الاقتصادية الشخصية، أو توفير مستقبل مالي مستقر، أو تحقيق الاستدامة الاقتصادية على المستوى الوطني أو العالمي. و توفير الوعي بالسلوكيات المالية الصحيحة وتشجيع القرارات المالية الذكية تعتبر جزءاً مهماً من التمويل الشخصي وإدارة المال، وتساهم في تحقيق الاستدامة الاقتصادية والرفاهية المالية للأفراد والمجتمعات. و السلوكيات تشمل جملة من الأمور والقرارات المالية التي تؤثر على التدفقات المالية والأوضاع المالية الشخصية أو المؤسسية. وهي تشمل ما يلي:

- التوفير والاستثمار: هذا يشمل قرارات الأفراد بشأن كمية المال التي يتم توفيرها وتخزينها في حسابات التوفير أو الاستثمار في مختلف الأصول مثل الأسهم والسندات والعقارات.
- الإنفاق: تشمل القرارات المالية المتعلقة بكيفية ومتى يتم إنفاق الأموال على الاحتياجات الضرورية والأشياء الاختيارية.
- الديون والاقتراض: يتعلق بالقروض التي تُستخدم لتمويل احتياجات معينة، ويتطلب اتخاذ قرارات مالية حول مقدار الديون التي يمكن تحملها وسدادها.
- إعداد الميزانية: تتضمن العمليات المالية لتخصيص الأموال للنفقات المختلفة وتتبع كيفية الإنفاق مقابل هذه الميزانية. (Hede, 2012, صفحة 21)
- التأمين: يشمل اختيار وشراء وسائل التأمين لحماية الممتلكات والموارد المالية من المخاطر.
- إدارة الديون: تتضمن استراتيجيات لسداد الديون بفعالية وتجنب تراكم الفوائد.

3. العلاقة بين السلوكيات المالية والقطاع الزراعي:

هي علاقة تفاعلية ومرتبطة، حيث تؤثر السلوكيات المالية على أداء القطاع الزراعي وبالعكس من خلال : (تونس، 2018، صفحة 116)

- **التمويل الزراعي والاستثمار:** سلوكيات المزارعين والمستثمرين في القطاع الزراعي تلعب دورًا مهمًا في تحديد مدى توفر التمويل لتطوير الزراعة. على سبيل المثال، إذا اتخذ المزارعون سلوكيات إدارة مالية سيئة أو توجهوا نحو التوفير الضعيف، قد يكون لديهم صعوبة في الحصول على التمويل اللازم لشراء معدات جديدة أو تحسين ممارسات الزراعة. بالعكس، إذا كان لديهم سلوكيات مالية جيدة تشمل التخطيط المالي وإدارة الديون بشكل مناسب، فإنهم قد يكونون أكثر قدرة على الاستثمار في تحسين الإنتاج والمحصول.
- **التوجه نحو التنوع الزراعي:** سلوكيات المزارعين تؤثر أيضًا على اختيار الزراعات والمحاصيل التي يزرعوها. من خلال اتخاذ قرارات حول أي نوع من المحاصيل يجب أن يزرعوه وكيفية توجيه مواردهم المالية نحوها، يمكن أن يؤثر المزارعون على توازن العرض والطلب في سوق الزراعة.

- **التكنولوجيا والتحديث:** السلوكيات المالية تلعب دورًا في قرارات شراء التكنولوجيا والمعدات الحديثة في الزراعة. إذا كان هناك توفير واستثمار جيدين، يمكن للمزارعين الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة التي تسهم في زيادة الإنتاجية وتقليل التكاليف.
- **التأمين ومقاومة المخاطر:** سلوكيات الزراعة المالية تؤثر على قرارات الزراعة المتعلقة بشراء التأمين الزراعي أو إعداد خطط لمقاومة المخاطر المالية المحتملة مثل الجفاف أو الفيضانات.
- **التسويق والمبيعات:** سلوكيات المزارعين فيما يتعلق بإدارة العائدات والمبيعات تؤثر على القدرة على توفير الأموال لاستثمارها في الزراعة المستقبلية أو لتوسيع الأعمال الزراعية.
- **الاستدامة وحماية الموارد الزراعية:** القرارات المالية فيما يتعلق بالاستدامة وحماية الموارد الطبيعية تلعب دورًا حاسمًا في الحفاظ على البيئة والأصول الزراعية للأجيال القادمة.
- **بالمجمل،** السلوكيات المالية تشكل جزءًا أساسيًا من تحقيق النجاح والاستدامة في القطاع الزراعي، وهي تؤثر على الإنتاجية والفعالية والقدرة على التكيف مع التغيرات البيئية والاقتصادية في هذا القطاع الحيوي.

ثانيا : أسس تحقيق الأمن الغذائي للدول :

1. تعريف الاكتفاء الذاتي من الغذاء:

"يشير الاكتفاء الذاتي من الغذاء إلى قدرة المجتمع المحلي على إنتاج جميع الأغذية التي يحتاجها محليًا والاعتماد كليًا على موارده الخاصة، ويعرف الاكتفاء الذاتي من الغذاء بأنه "قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على الذات وموارده الخاصة وقدرته على إنتاج كل ما يحتاجه من طعام" . (العربية، 2001، صفحة 22)

2. تعريف الأمن الغذائي:

وفقًا للجنة الأمن الغذائي العالمي، يتم تعريف مفهوم الأمن الغذائي على أنه "تعزيز حياة صحية للجميع، جسديًا واقتصاديًا واجتماعيًا، مع الوصول إلى غذاء كاف وآمن ومغذي. (الراوي، 1997، صفحة 6)

تعرف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) الأمن الغذائي بأنه "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمين لتلبية احتياجاتهم المستمرة لحياة صحية ونشطة"، ويختلف هذا التعريف عن المفاهيم التقليدية للأمن الغذائي، وهذا يتعلق باعتماد الأمة على مواردها وتحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال قدرتها على إنتاج احتياجاتها الغذائية محليًا، من الطلب المحلي . (طروب، 2015، صفحة 25) تعرّف وزارة الزراعة الأمريكية، بدورها ، الأمن الغذائي بأنه "جميع الأفراد الذين يمكنهم الوصول إلى الغذاء الكافي في جميع الأوقات لضمان حياة نشطة وصحية" (Boeing, 2016, p. 74) من يمكن ان نعرف الامن الغذائي على انه يشير إلى حالة توفر الغذاء بكميات كافية وبجودة ملائمة للأفراد في مجتمع معين، وتتيح للأفراد الوصول البدني والاقتصادي إلى هذا الغذاء بشكل دائم.

3. ركائز للأمن الغذائي:

يتحدث الخبراء عن أربع ركائز للأمن الغذائي وهي:

- **توافر الغذاء:** هذا يعني أنه بالإضافة إلى المعونة الغذائية، هناك غذاء كاف ومستمر بصفة دائمة و بجودة مناسبة (j. N.Kassi, 2009، صفحة 3)، سواء كان منتجًا محليًا أو مستوردًا.
- **إمكانية وقدرة الحصول على الغذاء:** يعني الحصول على هذه الأطعمة بطريقة مستدامة تتفق مع التمتع بحقوق الإنسان الأخرى ، وأن هناك مداخل كافية لذلك يعني أن هناك موارد أخرى تضمن الغذاء (الاحصاءات، 2012، صفحة 03).
- **تنص لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أن الجوع وسوء التغذية لا ينتج عن نقص الغذاء في كثير من الأحيان، ولكن بسبب عدم القدرة على الوصول إلى الغذاء المتاح بسبب الفقر أو الكوارث أو الحرب . (FAO, 2014, p. 40)**
- **استخدام والانتفاع بالغذاء:** ويقصد به جميع العمليات المتعلقة باستخدام هذه المواد الغذائية من تخزين ورعاية ونقل وتحضير وتجهيز وتنوع المواد الغذائية (Societies International Federation of red Cross and Red Crescent، 2004، صفحة 17) ، فيكون متنوع بحيث يحتوي على جميع العناصر الغذائية التي يحتاجها الفرد لتحقيق الأمن الغذائي، يجب أن تكون الأغذية المستهلكة مأمونة وكافية لتلبية الاحتياجات المادية للأفراد.

- أمن الإمدادات واستقرار الأسعار: هذا يعني أنه يجب أن يكون هناك دائما ما يكفي من الغذاء حتى لا تؤدي حالات الطوارئ (الاحصاءات، 2012، صفحة 4) مثل الحرب وعدم الاستقرار السياسي والكوارث الطبيعية إلى قطع أو تقليل الإمدادات الغذائية ويجب للتحكم الجيد في أسعار الغذاء .

ثالثا : الأمن الغذائي في الدول العربية :

تعددت الأزمات العالمية مما يؤثر بشكل واضح على الأمن الغذائي في الدول العربية باعتبار أن جل هذه الدول لا تستطيع تلبية حاجاتها ذاتيا فتضطر للاستيراد من الدول الأجنبية .

1. واقع الأمن الغذائي في الدول العربية وأكثر الدول المهددة بالجوع :

خلال أزمته الغذاء العالميتين عامي 2006 و 2007 و بداية أزمة تغير المناخ عام 2010 ، تعرضت الدول لتقلبات الأسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية ، مما جعل الأمن الغذائي في الدول العربية يدق ناقوس الخطر ، و ينطبق الشيء نفسه في ظل أزمة كورونا التي استمرت من نهاية 2019 إلى 2021، حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية بشكل كبير بنحو 35٪ في عام 2021 ، وكان لأزمة الإمدادات الغذائية تأثير سلبي على الاقتصاد العربي. و تقدر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) أن فاتورة الواردات الغذائية العالمية ستصل إلى 1.8 تريليون دولار ، بزيادة 51 مليار دولار عن الوضع في عام 2021، وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع الأسعار وليس زيادة الواردات الغذائية، و يمكن أن يؤثر ذلك على قدرة الدول على تحمل الأسعار المرتفعة ، لكن الأكثر تضررا هي البلدان الأكثر فقرا التي تعاني من نقص الغذاء ، وبتزايد عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع يوما بعد يوم في ظل هذه الأزمة، كما اقر تقرير منظمة الأغذية والزراعة الأخير للدول الأكثر تضررا من أزمات الغذاء، وخاصة ارتفاع الأسعار، حيث تخضع للمراقبة ستة بلدان هي إثيوبيا ونيجيريا وجنوب السودان واليمن وأفغانستان والصومال ، وتضم دولتين عربيتين، (اليمن والصومال)،

كما أثرت الأزمة على دول أخرى مصنفة على أنها دول متوسطة الدخل، مثل مصر، لأن ارتفاع أسعار القمح واستمرار الضغط على العملة المحلية سيؤديان إلى إجهاد الميزانية بنحو ثلاثة مليارات دولار.

2. أهم مؤشرات الأمن الغذائي في الدول العربية :

للأمن الغذائي عدة مؤشرات توضح وضعه لكل دولة نذكر منها ما يلي :

- **توافر الغذاء في الدول العربية:** يعد هذا المؤشر من المؤشرات الرئيسية في ظل أزمة الغذاء التي يواجهها العالم منذ وباء كورونا ، و استمرار حرب روسيا على أوكرانيا ، وجهود الدراسة العلمي لتوسيع الزراعة وإنتاج الغذاء، ذلك فإن أهمية هذا المؤشر على المستوى العربي بشكل عام ، وخاصة في الدول العربية المنكوبة بالنزاع المسلح ، وكذلك الشروط التي فرضتها الحرب الروسية على أوكرانيا من حيث التدفقات الغذائية ، والتي ساهمت بشكل كبير في ارتفاع أسعار المواد الغذائية.. .

تظهر نتائج عام 2021 لهذا المؤشر أن هناك خمسة بلدان لديها أدنى توافر للغذاء على المستوى العربي حيث أن: اليمن 27.5 % ، السودان 30.8% ، سوريا 41.3% ، الأردن 48.2% ، المغرب 51.4%.

نلاحظ أن الدول الثلاث الأسوأ أداءً على المؤشر هي تلك التي تعاني من النزاع المسلح وعدم الاستقرار السياسي (اليمن والسودان وسوريا)، و البلدان الخمسة الأفضل أداءً في هذا المقياس هي دول التي لها استقرار سياسي و امني ومنها: مصر 75.2% ، السعودية 73% ، قطر 70.7% ، الكويت 68.3% ، الإمارات العربية المتحدة 66.5%.

- **مؤشر الجوع:** يُظهر تقرير حالة الأمن الغذائي العربي لعام 2022 ، الذي نشرته المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، أن الجوع وسوء التغذية هما ظاهرتان متزايدتان في العديد من البلدان العربية ، مع الظروف الطبيعية غير المستقرة وغير المواتية ، والجفاف ، وزيادة التصحر، أما بالنسبة لمؤشر الجوع ، فإن الأرقام تظهر الدول العربية الأكثر تضررا حسب هذا المؤشر كما يلي: الصومال 54.8% ، سوريا وجزر القمر: 47.3% ، اليمن 39.4% ، جيبوتي 37.4% ، السودان 27.1% ، والدول الأفضل أداء في هذا المؤشر فهي الإمارات والبحرين والكويت بنسبة أقل من 4%.

- **مؤشر سوء التغذية:** فيما يتعلق بنقص التغذية في الدول العربية ، كانت أعلى النسب في: الصومال 59.5% ، اليمن 45.4% ، العراق 37.5% ، جيبوتي 16.2% ، السودان 12.3% ، فيما

يلي البلدان التي كان أداءها الأفضل في هذا المؤشر: الجزائر أقل من 2.5٪، الكويت 2.5٪، تونس 3٪، السعودية 3.9٪، المغرب 4.2٪، مصر 5.4٪.

- **معدل الاكتفاء الذاتي من الغذاء:** يعكس الاكتفاء الذاتي من الغذاء العربي عدة أمور ، منها حالة إنتاج قطاع الغذاء ، وطبيعة الموارد الطبيعية من الأراضي الصالحة للزراعة ومياه الري ، وتقنيات الإنتاج الزراعي والغذائي، هنا نجد أن انخفاض الاكتفاء الذاتي لبعض المنتجات الغذائية في البلدان الناطقة باللغة العربية يرجع إلى نسب متفاوتة من العوامل المذكورة أعلاه، لكن العامل الأهم هو الافتقار إلى الإرادة السياسية لتحقيق هدف زيادة الاكتفاء الذاتي في الزراعة والغذاء ، حيث يعيق الفساد واستيراد المافيا لهذه السلع خطط الإصلاح، كما تقر بالأمر الواقع وكأنه حتمي ، بأن استمرار التدهور في الاكتفاء الذاتي الزراعي والغذائي في الدول العربية يزداد سوءا عاما بعد عام رغم تجربة الدول الأخرى ، كما يذكر أن هناك دول مثل الهند والصين التي نجحت في زيادة الإنتاج الزراعي والغذائي بشكل كبير، على مستوى السلع التي حققت الدول العربية فيها اكتفاء ذاتي كبير نجد كلاهما: الأسماك 99.3٪، الفاكهة 95.5٪، الخضروات 94.8٪، الدرنات 91.3٪. المشكلة العربية هي تحقيق اكتفاء ذاتي معتدل من السلع الأساسية في الاستهلاك الغذائي العربي، حيث نجد : معدل الاكتفاء الذاتي من الحبوب 36.8٪، زيت نباتي 23.8٪، السكر 31.4٪، الفول 38.4٪، اللحوم الحمراء 73.7٪، لحوم دواجن 65.5٪.

- **مؤشر التفاوت الغذائي :** وتعاني الدول العربية منذ سنوات عديدة من نقص الغذاء ، وبحسب آخر الأرقام، سيصل نقص الغذاء العربي في عام 2020 إلى نحو 35.3 مليار دولار ، وتمثل الحبوب نقطة الضعف الرئيسية للدول العربية في مجال نقص الغذاء. زيادة، لأنها تمثل 47.8٪ من القيمة الإجمالية لتلك الفجوة، في عام 2020 ، بلغت واردات البلدان العربية من الحبوب 20.8 مليار دولار ، وتصدر القمح قائمة الحبوب لواردات الأغذية العربية في نفس العام ، بقيمة تزيد قليلاً عن 9 مليارات دولار، يوصي الخبراء بمعالجة نقص الغذاء في الدول العربية من خلال التوسع الرأسي في إنتاج أنواع مختلفة من الحبوب والبدور الزيتية ، وكذلك توفير المزيد من اللحوم والحليب ومنتجاتهما ، ونحن بحاجة إلى تحسين نظام الإنتاج الحيواني لدينا للقيام بذلك.

رابعاً: تعزيز السلوكيات المالية للمساهمة القطاع الزراعي في الوطن العربي: تتوفر الدول العربية على مساحات خضراء شاسعة وتنوع المناخ فيها مما يؤهلها أن يكون إنتاجها الزراعي متنوع ووفير وعليه سوف نلقي نظرة عن وقع قطاع الزراعة العربية . (الدولي، 2009)

1. نظرة عامة على القطاع الزراعي العربي:

تلعب الزراعة دورًا مهمًا في النمو الاقتصادي في معظم الدول العربية على خلفية أن تكون نسبتها كبيرة للمساهمة في توفير المواد المساهمة في هيكل الناتج المحلي الإجمالي ، وخلق فرص العمل ، و توفر المواد الخام الأولية ودعم قطاع الإنتاج بمدخلات الإنتاج المطلوبة، على الرغم من الموارد الطبيعية المحدودة ، فانه من المتوقع أن تساهم الزراعة في التخفيف من آثار تغير المناخ فقد جذب هذا الموضوع قدر كبير من الاهتمام في المنطقة العربية للمساهمة في توفير الغذاء والتقليل من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والحفاظ على البيئة والتربة و الحيوانات البرية المستأنسة ، بالإضافة إلى لعبها دورًا مهمًا في مكافحة عوامل التصحر والحد من الآثار الضارة لهجرة الكثبان الرملية والتصحر بفعل الأمطار والسيول ، وتسرب المياه إلى باطن الأرض ، و زيادة احتياطات المياه الجوفية والحفاظ على التوازن البيئي ، و حسب المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، لحالة الأمن الغذائي العربي لسنة 2021 الذي بين تباطؤ النمو في الإنتاج الزراعي العالمي في السنوات الأخيرة ، مما أثار مخاوف من أن الامن الغذائي قد لا يمكن أن ينمو بشكل كبير بما يكفي لتوفير الغذاء والمنتجات الزراعية اللازمة لتلبية احتياجات سكان العالم بشكل كامل، أين من المتوقع أن يزداد عدد سكان العالم بمقدار 2 مليار نسمة خلال الثلاثين عامًا القادمة، و النمو الاقتصادي المتوقع بشكل عام لا يتناسب مع النمو السكاني، وفقًا للبيانات ، ستنخفض نسبة السكان 1 ، وسيصل عدد سكان العالم إلى حوالي 11 مليار شخص، حيث خلال الفترة 2010-2021 فان معدل العمالة الإجمالي في قطاع الزراعة عربيًا من متوسط معدل سنوي قدره 2.2٪.

بين 2019 و 2021، تصل إلى 1.5٪ سنويًا وهذه النسب تعبير قليلة جدا مقارنة بمعدل العمالة الجماعي في قطاع الزراعة للدول التي تحقيق الامن الغذائي لها كما يتضح في الجدول الموالي

الجدول (1): السكان الزراعيون والقوى العاملة بالزراعة في الدول العربية 2010-2021 (م نسمة)

نسبة النمو %		2021	2019	2010	الفئة
2021-2019	2021-2010				
1.5	0.9	88.83	87.55	82.02	السكان الزراعيون
		50.4	50.3	52.3	نسبة الزراعيين إلى عدد سكان الريف
1.5	2.2	135.69	133.69	112.46	العمالة بالقطاع الزراعي
		18.4	17.8	24.4	القوى العاملة بالزراعة

المصدر : صندوق النقد العربي 2021 التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الإمارات العربية المتحدة

- القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الدول العربية من الناتج المحلي الإجمالي: تعتمد الأهمية النسبية للقطاع الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للبلد على الأراضي الصالحة للزراعة المتاحة، وموارد مائية كافية، و يمثل القطاع الزراعي حوالي 4٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي مع ذلك ، وفقاً للبنك الدولي ، تتجاوز هذه النسبة 25٪ في بعض البلدان النامية وعلى مستوى الوطن العربي بلغت إنتاجية القطاع الزراعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي العربي حوالي 6.5٪ في عام 2021. (العربي، 2021، صفحة 18)

الجدول (2): القيمة المضافة للقطاع الزراعي عربيا من الناتج المحلي الإجمالي 2012-2021

2021	2020	2019	2018	2016	2015	2014	2013	2012	السنة
7.2	6.5	4.7	4.5	5.3	5.2	4.9	4.8	4.7	% ق.الزراعي / الناتج المحلي الاجمالي

المصدر : قاعدة بيانات البنك الدولي 2021 مؤشرات التنمية الدولية

على الرغم من أن مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل يُعتقد أنها أقل من هذا المستوى حيث أن القطاع الزراعي يعتبر نشاطا اقتصاديا هاماً يتناسب مع عدد السكان والطلب على المنتجات الزراعية والغذائية. وهي أساسية في معظم الدول العربية بسبب المنتجات وفرص العمل التي يوفرها هذا القطاع. حول هذه النقطة (البنك الدولي، 2021، صفحة 27) ، يمكن تقسيم المنطقة العربية من حيث الأهمية النسبية لمساهمة إنتاج القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى ثلاث مجموعات وهي :

- **المجموعة الأولى** تضم المغرب ومصر واليمن وموريتانيا وتونس والجزائر وجزر القمر وسوريا والسودان. تتراوح مساهمة إنتاج القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من 10.8% إلى 34.0%.
- **المجموعة الثانية** فتضم الأردن ولبنان والعراق وفلسطين بمساهمات تتراوح بين 4.8% و 7.1%.
- **المجموعة الثالثة** وتضم البلدان ذات الأراضي الزراعية المتطورة نسبياً ، وتشمل البحرين. في قطر والكويت والإمارات العربية المتحدة وجيبوتي وليبيا والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ، تبلغ هذه المساهمة 0.3% و 3.2% .

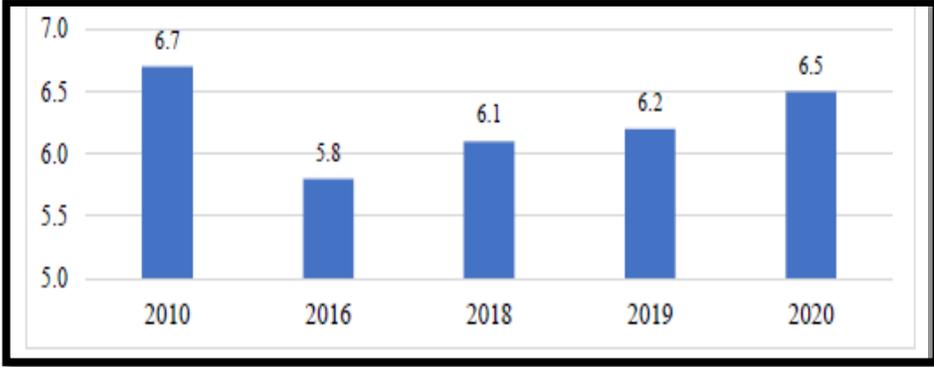
الجدول (3): قيم الناتج الزراعي حسب الأسعار الثابتة في بعض الدول العربية

الوحدة: مليار دولار

معدل التغير السنوي %		2021	2019	2018	2016	2010	السنوات
201 2021-9	201 2021-6						
-5.5	-0.2	2,504	2,651	2,605	2,527	2,065	الناتج المحلي الاجمالي
-1.2	2.5	162	164	158	147	138	الناتج الزراعي
		6.5	6.2	6.1	5.8	6.7	النسبة %

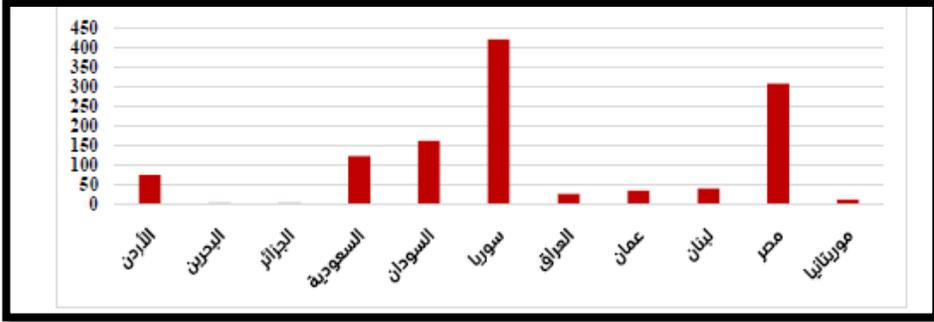
المصدر: صندوق النقد العربي 2021 التقرير الاقتصادي الموحد الإمارات العربية المتحدة .

الشكل (1): نسبة الناتج الزراعي للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: صندوق النقد العربي 2020 التقرير الاقتصادي الموحد الإمارات العربية المتحدة

الشكل (2): إجمالي القروض الممنوحة للقطاع الزراعي و مدخلات الإنتاج بمليون دولار



المصدر: صندوق النقد العربي تقرير 2020 التقرير الاقتصادي الموحد الإمارات العربية المتحدة

يبين الجدول رقم (2) أن الإنتاج الزراعي للدول العربية ككل قد انخفض إلى 162.4 مليون دولار سنوياً.

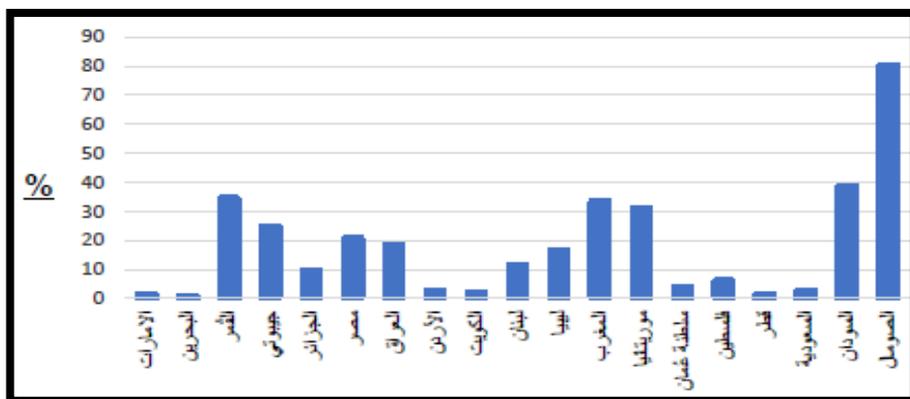
و انخفاض بنسبة 1.2% من 164.3 مليون دولار في عام 2020 بسبب انخفاض الإنتاج الزراعي في كثير من الدول العربية المستوردة للنفط مثل السودان وموريتانيا وسوريا والمغرب و فلسطين ولبنان ، بالنسبة المثوية زاد الإنتاج الزراعي بشكل طفيف في البلدان المحتملة ، في حدود حوالي 5-10%. الصناعات الزراعية المحدودة مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

2. مساهمة القطاع الزراعي في توفير فرص العمل:

تظهر تقديرات منظمة العمل الدولية ، ان القطاع الزراعي هو مكان العمل لكثير من سكان الريف حيث يعمل حوالي 1.2 مليار شخص في الزراعة ، ويعتمد الكثير منهم على الدخل الذي

يكسبونه من العمل في القطاع الزراعي. بالإضافة إلى ذلك ، يتم توظيف أعداد كبيرة من العمال المؤقتين ، أو ما يعرف بالعمالة الموسمية ، صغارًا وكبارًا من المزارعين تعمل العائلات في المزرعة كعمل مزرعة غير معترف به أو لدعم المزارع العائلية الصغيرة. أظهر تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية أن نصيب العمالة في القطاع الزراعي العالمي قد وصل 31٪ من إجمالي القوى العاملة عام 2013 ، مقابل 45٪ عام 1991 ، مما يشير إلى درجة من التراجع. من حيث حجم العمالة الزراعية ، انخفضت الحصة إلى حوالي 26٪ في عام 2019. هذا يرجع إلى مجموعة أسباب اقتصادية واجتماعية و ديموغرافية ، مثل الهجرة من الريف إلى الحضر وزيادة استخدام التكنولوجيا في القطاع الزراعي بالإضافة إلى المعوقات والعادات الاجتماعية المتمثلة في محدودية الطلب على العمل الميداني ، قطاع الزراعة النسائي ، قلة المهارات المطلوبة ، خاصة تلك المتعلقة بالتكنولوجيا ، ونقاط الضعف في الزراعة، و من حيث متوسط نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي في الدول العربية ، ينخفض خلال عام 2020 إلى حوالي 391.4 دولار ، بانخفاض 2.2٪ عن 2019. هذا المتوسط يختلف حسب الدولة العربية، في ذلك العام كان حوالي 641 دولارًا في السودان وتراوح بين 330 دولارًا و 521 دولارًا في موريتانيا وسوريا، ويتراوح متوسط نصيب الفرد في الإمارات وتونس ومصر والجزائر وعمان والمملكة العربية السعودية من حوالي 34 دولارًا إلى 316 دولارًا في جيبوتي وليبيا والبحرين واليمن والكويت وقطر والأردن وفلسطين والعراق والمغرب .

الشكل (3): نسبة العمال في القطاع الزراعي في الدول العربية



المصدر : تقرير منظمة العمل الدولية 2020

3. مساهمة القطاع الزراعي في توفير المواد الأولية:

يُنظر إلى الإنتاج الزراعي عمومًا على أنه مصدر للمواد الخام وليس كمستخدم للمواد الخام، هذا التصور صحيح جزئياً، لكن أي شخص حاول في أي وقت مضى أن يزرع حديقة صغيرة يعرف أن الزراعة تذهب أكثر بكثير من البذور والتربة والماء، و تعتبر الولايات المتحدة مُصدّر مهمًا للغذاء وأكبر منتج للذرة في العالم (399 مليون طن في 2021)، احتاج الأسمدة الزراعية التجارية الواسعة ، مبيدات الآفات ، مكافحة التعرية ، علف الماشية، تحديات التمويل الزراعي ولكن الدول العربية لم تتمكن بعد من توفير العديد من المواد الاولية الزراعية حيث توجهها عدة تحديات .

4. تحديات تواجه قطاع الزراعة على مستوى الدول العربية :

وتختلف هذه التحديات حسب القطاع الفرعي. فمكونات القطاع الزراعي كالنباتات والحيوانات والغابات ، وكلها تركز على البيئة الاقتصادية والمجتمع المحيط بها ويمكن تقسيمها إلى الأنواع التالية:

- التحديات الطبيعية الناتجة عن ظروف خارجة عن إرادة الإنسان ، مثل الكوارث الطبيعية قلة الأمطار أو الزلازل أو البراكين أو انتشار الأوبئة والأمراض. على سبيل المثال ، تفشي وباء Covid-19 ، و ظهور قضايا مرتبطة بعمليات الإغلاق الكامل أو الجزئي التي أدت إلى صعوبة في نقل المزارعين وجعل الحصول عليها أمرًا صعبًا خاصة مدخلات الإنتاج الزراعي مثل البذور والأسمدة بسبب ارتفاع الأسعار وما يترتب على ذلك من انخفاض في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة و المحاصيل وانخفاض الإنتاجية وانخفاض الدخل للأسر الريفية.

- التحديات الناشئة عن الممارسات التي يقوم بها العاملون في القطاع الزراعي والتحديات هي: الممارسات غير العقلانية من جانب المتعاملين في الأسواق المختلفة مثل المضاربة والتهرب الضريبي وهذا يؤدي إلى زيادة حجم الأنشطة غير الرسمية وزيادة حجم الاقتصاد غير المنظم، و هناك تحديات قانونية تواجه تنمية القطاع الزراعي في الدول العربية تتمثل في عدم كفاية الأطر القانونية قد تعاني بعض الأراضي الزراعية من التجزئة حيث يمكن تنظيم قواعد الملكية وتقليل كفاءة التنمية الزراعية من خلال تقليص حقوق الملكية والممتلكات وتحويلها إلى حيازات أصغر التحديات المرتبطة باستخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة.

- التحديات المتعلقة بالتسويق والتخلص من المنتجات الزراعية وعدم وجود سياسات تسعير تحفيزية للحفاظ على التوازن بين العرض والطلب ، هناك العديد من التجارب ، بما في ذلك تلك الموجودة في البلدان المتقدمة الرئيسية ، قد تؤدي قوى السوق لقوى السوق إلى انكماش قطاع الزراعة ، ويخشى المزارعون أنهم لن يكونوا قادرين على استهلاك منتجاتهم زراعة.

- تتمثل في التحديات المتعلقة بالتمويل الزراعي ، وهنا يمكن التمييز بين ثلاثة تحديات رئيسية تتمثل في التحديات التي يواجهها العملاء (المزارعون) والتحديات التي تواجه البنوك ومقدمي القروض والتحديات المتعلقة الضمانات التمويل الزراعي، يواجه مزارع تحديات تتعلق بارتفاع تكلفة القروض المصرفية التي تحددها البنوك والتي بدورها تؤثر على قدرته، للوفاء بالتزاماتنا تجاه البنك ، لا سيما فيما يتعلق بالعوامل التي تؤثر على الإنتاج الزراعي ، مثل تحديات أخرى كتلف المحاصيل من مواسم الأمطار أو أنظمة الري أو الآفات الزراعية مثل الجراد الآخرين.

التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي من جانب البنوك المانحة هي تدهور الوضع الاقتصادي وتدهوره مؤشرات الاقتصاد الكلي والديون المرتفعة للقطاع الخاص والأسري تؤدي إلى ارتفاع معدلات الديون وبالتالي ، قدرة البنوك على توجيه التمويل نحو الزراعة، للضمانات المالية الزراعية ، في معظم الأحيان يكون ذلك نتيجة ضعف الأطر القانونية المنظمة للضمانات ورهن الممتلكات الثابتة والمنقولة مقابل الاستحواذ، إن عملية تقييم هذه الضمانات لها تأثير سلبي على أداء البنك وبالتالي على حجم التمويل المتاح، و تقليص إمكانيات التنمية والنمو في القطاع الزراعي، لذلك ، قد يكون من المهم إجراء دراسة جدوى دقيقة على الضمانات المقدمة للتمويل الزراعي.

5. الصعوبات التي تواجه السلوكيات المالية في قطاع الزراعة لتحقيق الاستدامة:

يُعتبر القطاع الزراعي أحد القطاعات الرئيسية في أي اقتصاد وله دور حاسم في تلبية احتياجات الغذاء والموارد الطبيعية. ومع ذلك، هناك العديد من التحديات المالية التي تواجه هذا القطاع عند السعي لتحقيق الاستدامة. من بين هذه الصعوبات:

- التقلبات في أسعار المنتجات الزراعية: يمكن أن تتأثر الأسعار بشكل كبير بالعوامل الطبيعية مثل الجفاف أو الفيضانات، وأيضاً بالعوامل السياسية والاقتصادية. هذا يمكن أن يجعل من الصعب للمزارعين تخطيط الإنتاج وتحقيق الربح المستدام.
 - التمويل الزراعي: في العديد من البلدان، يعاني المزارعون من صعوبة الوصول إلى التمويل اللازم لتحسين البنية التحتية واستخدام التكنولوجيا الحديثة. هذا يمكن أن يقلل من إمكانية تحسين الإنتاج والكفاءة.
 - التغير المناخي: يمكن أن يتسبب التغير المناخي في زيادة التقلبات الجوية وتدهور جودة التربة، مما يؤثر سلباً على الإنتاج الزراعي ويتطلب استثمارات إضافية لمواجهة هذه التحديات.
 - الممارسات غير المستدامة: في بعض الأماكن، تستخدم ممارسات زراعية غير مستدامة مثل التقليل من التنوع البيولوجي واستخدام الأسمدة الكيماوية بكثرة، مما يؤدي إلى تدهور البيئة والتربة ويعرض استدامة القطاع للخطر.
 - توزيع غير عادل للدخل: في بعض الأماكن، تكون الدخول المحققة من الزراعة غير عادلة وغير متساوية بين المزارعين، مما يؤدي إلى عدم تحفيز الاستثمار في تحسين التقنيات والممارسات الزراعية.
- لتعزيز الاستدامة في قطاع الزراعة، يجب أن تتمثل الحلول في تعزيز التمويل الزراعي المتاح، وتحسين البنية التحتية الزراعية، وتشجيع الممارسات المستدامة وتطوير تكنولوجيا زراعية مبتكرة. أيضاً، يجب على الحكومات والمنظمات الدولية العمل معاً لتوجيه السياسات والاستثمارات نحو دعم الزراعة المستدامة وضمان توزيع عادل للفوائد بين المزارعين والمجتمعات المحلية.

الخاتمة:

في الختام، يُعتبر تحسين الاستدامة الاقتصادية في العالم العربي في قطاع الزراعة أمراً ضرورياً وحاسماً لمستقبل المنطقة. إن الاستثمار في الزراعة المستدامة وتعزيز الوعي بأهميتها هما عوامل رئيسية لضمان تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. على مر السنوات، تمتلك العديد من الدول العربية إمكانيات زراعية كبيرة وموارد طبيعية غنية، ويمكن تحقيق مزيد من التقدم من خلال تبني استراتيجيات مالية مبتكرة تعزز الاستدامة في القطاع الزراعي. من خلال توجيه الاستثمارات نحو

مشاريع تعزيز الإنتاج الزراعي، وتوجيه الدعم الحكومي نحو تبني تقنيات جديدة وزيادة الدراسة والتطوير في هذا القطاع، يمكن تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتعزيز الأمن الغذائي. الى جانب ذلك، يجب أيضًا تعزيز الوعي بأهمية الزراعة المستدامة والتحفيز على اتخاذ سلوكيات مالية مستدامة بين المزارعين والمستهلكين. و تعتبر الزراعة من أهم القطاعات الاقتصادية في العالم العربي، حيث تلعب دورًا حاسمًا في توفير الغذاء والتوظيف وتعزيز الاستدامة البيئية. لتحسين الاستدامة الاقتصادية في هذا القطاع، و نظرا للنتائج المحصل عليها فاننا نقبل الفرضيتين السابقتين حيث ان فرضية الزيادة في التمويل بالفعل تساهم في توفير التمويل المزيد للمزارعين في الدول العربية سيؤدي إلى تحسين السلوكيات المالية في قطاع الزراعة وزيادة إنتاجيتهم. و فرضية التوعية والتثقيف تساهم في تعزيز التوعية بأهمية الاستثمار في الزراعة وتوجيه المزارعين نحو استخدام أدوات مالية متقدمة ستسهم في تحسين الأمن الغذائي والاستدامة.

يمكن اتخاذ عدة إجراءات نعتبرها كتوصيات للدراسة منها:

- تعزيز التمويل الزراعي: توفير الدعم المالي والائتماني للمزارعين لتحسين ممارساتهم الزراعية وزيادة إنتاجيتهم.
- تبني التكنولوجيا: استخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة مثل الري الذكي والحاصلات الزراعية المحسنة لتحسين الإنتاج وتوفير الموارد.
- التثقيف والتدريب: توفير برامج تثقيفية وتدريبية للمزارعين لنقل المعرفة والمهارات الحديثة في مجال الزراعة المستدامة.
- التوجيه المالي نحو الزراعة المستدامة: تشجيع المستثمرين والمستهلكين على دعم الممارسات الزراعية المستدامة وشراء المنتجات الزراعية الصديقة للبيئة.
- السياسات الحكومية المناسبة: تطوير السياسات الحكومية التي تعزز الزراعة المستدامة وتوجيه الاستثمارات نحو هذا القطاع.

المراجع:

1. الاحصاءات الدائرة العامة . (2012). .تقرير تحليلي حول الامن الغذائي في الاردن .الاردن :دائرة الاحصاءات العامة.
2. الامم المتحدة . (2021). النشرة السنوية لبرنامج الامم المتحدة للبيئة , 2023, 05 22, Consulté le .
surهيئة الامم المتحدة: <http://www.unep.org/ar>
3. البنك الدولي . (2021). مؤشرات التنمية الدولية .قاعدة بيانات البنك الدولي .
4. البنك لدولي . (2009). تحسين الامن الغذائي .منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
5. الراوي ,منصور . (1997). فسحة الحبوب في الوكن العربي الواقع والافاق .الاقتصاد العربي العدد 11 .
6. صندوق النقد العربي . (2021). .التقرير الاقتصادي العربي الموحد .الامارات العربية المتحدة . الامارات العربية المتحدة :.صندوق النقد العربي.
7. جامعة الدول العربية . (2001). .التقرير الاقتصادي العربي الموحد . جامعة الدول العربية.
8. تونس ,صيد . (2018). مساعي الدول المغاربية في توجيه الاقتصاد الاخضر لخدمة التنمية المستدامة .مجلة الدراسات الاقتصادية .
9. طروب ,بحري . (2015). الامن الغذائي المفاهيم والابعاد .مجلة الفكر العربي .
10. Boeing, G. (2016). How Our Neighborhoods Lost Food, and How They Can Get It Back Progressive Planning. Consulté le 06 29, 2023, sur <http://www.fao.org/food-agriculture-statistics>
11. FAO. (2014). Near East and North Africa food and agriculture. cairo: food.
12. Hede, P. (2012). Financial Decision-Making & Investor Behavior. Consulté le 06 27, 2023, sur <http://www.Bookboon.com>
13. j. N.Kassi, C. J. (2009). Food Security in Times of Change: A Policy Brief on Food.. Arctic Health Research Network—Yukon.
14. Societies International Federation of red Cross and Red Crescent. (2004). How to conduct a Food Security assessment, A step-by- step guide for National Societies in Africa. Myanmar: Societies International Federation of red Cross and Red Crescent.,